ECHAHID HAMMA LAKHDAR UNIVERSITY - EL-OUED
Under the Supervision of the DGRSDT and in collaboration with the CRTI
International Pluridisciplinary PhD Meeting (IPPM'20)
23-26, 2020 1st Edition, February
https://www.univ-eloued.dz/ippm20/

التكنولوجيا الحديثة في خدمة القانون و العلوم السياسية

الملخص:

لا يختلف اثنان في عصرنا على كون التطور العلمي والتكنولوجي والرقمنة والذكاء الاصطناعي صارت من أهم العوامل التي تهدف الى تعزيز جودة الحياة بما تقدمه من تسهيلات للحياة اليومية وحلول لمشكلات العصر، حيث بات أثر هذا التطور جليا على جميع مناحي الحياة. ولئن اختلف أثرها من مجال إلى آخر فان أثرها على كل من العلوم السياسية والقانونية يتجلى في تعزيزها لجودة الحياة السياسية وتدعيمها للمبادئ والممارسات القانونية وصناعة القواعد القانونية.

حيث أصبحت التكنولوجيات الحديثة في عصرنا هذا من أقوى العوامل المؤثرة في التقدم والازدهار السياسي بما تتيحه من ضمان للتنمية المحلية، وإمكانية استعمال التكنولوجيات الحديثة بغرض تنمية الموارد البشرية وتحسين الخدمة العمومية وأداء المرافق العامة. كما امتد تأثيرها إلى العلاقات بين الحكومات والشعوب بظهور ما يعرف بالدبلوماسية الرقمية وأثرها في توسيع مساحات وصول الجهد الدبلوماسي والمساعدة في فهم رغبات الجماهير وتقييم وتقويم السياسات المعمول بها وتبادل الأفكار.

كما أصبحت العلوم والتكنولوجيا قوة أو طاقة، إن لم نقل مصدرا لصناعة أو توليد القانون، فقد نتج عن التطور التكنولوجي ظهور وسائل جديدة للتعاقد، والدفع مما استوجب تدعيم المنظومة القانونية للمعاملات الالكترونية بما يتلاءم وخصوصيتها. كما أن التقنيات المستحدثة في الاثبات سمحت بتدعيم مسار العدالة سواء عند اجراء التحقيقات أو خلال سير العملية القضائية أو تنفيذ الأحكام. ناهيك عما لهذه التطورات من دور في تعزيز الأمن القانوني وحماية وتدعيم لحقوق الإنسان.

وان كان تمديد القانون إلى المجالات العلمية يهدف قبل كل شيء إلى تنظيم استخدامها وتدعيم جودة الحياة فان ذلك لا يتأتى إلا من خلال مواجهة الاستخدامات السلبية للتكنولوجيا الحديثة، حيث يهدف للوصول إلى تحقيق التوازن المطلوب بتلافي التأثيرات السلبية الناتجة عن التطور التكنولوجي وضمان تحقيقها لهدفها المتمثل في تحقيق جودة الحياة للأفراد.

المحاور:

أولا: التكنولوجيا الحديثة في خدمة العلوم السياسية:

1. الدبلوماسية الرقمية والتأثير على التوجهات السياسية للأفراد
2. التكنولوجيا والتنمية المحلية.
3. دور التكنولوجيا في تحسين الخدمة العمومية.
4. الحكومة الالكترونية وجودة الحياة السياسية.
5. الادارة الالكترونية وتنمية الموارد البشرية.

ثانيا: التكنولوجيا الحديثة في خدمة القانون:

1. الذكاء الاصطناعي في خدمة العدالة.
2. تدعيم المنظومة القانونية للمعاملات الالكترونية.
3. دور التكنولوجيات الحديثة في تحقيق الأمن القانوني.
4. التكنولوجيات الحديثة وحماية حقوق الإنسان.

ثالثا: مواجهة الاستخدامات السلبية للتكنولوجيا الحديثة:

1. البيئة والتلوث.
2. التطور التكنولوجي والنزاعات المسلحة.
3. التجارب العلمية والطبية وصحة الإنسان.
4. الجريمة الالكترونية.

الاشراف على الورشة:

1. مسؤول الورشة: د. زعبي عمار.
2. مسؤول اللجنة العلمية: د. كرام محمد الأخضر.
3. مسؤول اللجنة التنظيمية: د. فرج عبد الحميد.